

الدورة الأولى (الجزء الثالث)

كينغستون، جامايكا

٧ - ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٥

بيان الرئيس عن أعمال الجمعية خلال الجزء الثالث  
من دورتها الأولى

١ - عقد الجزء الثالث من الدورة الأولى لجمعية السلطة الدولية لقاع البحار في كينغستون، جامايكا، في الفترة من ٧ إلى ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٥.

٢ - وفي الجلسة الافتتاحية (الجلسة ١٦ للهيئة العامة)، قدمت تقريرا عن المشاورات التي أجريتها فيما بين الدورات في أيار/مايو في نيويورك بشأن المسائل المتعلقة فيما يتصل بتكوين المجلس، وبصفة خاصة المسائل المتصلة بالمجموعات ألف وباء وجيم ودال. ويرد في الوثيقة ISBA/A/L.3 المؤرخة ٩ آب/أغسطس ١٩٩٥ والوثيقة ISBA/A/L.3/Corr.1 المؤرخة ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٥ تقريري عن هذه المشاورات التي أجريت فيما بين الدورات.

٣ - ولدى عرض تقريري، كررت التأكيد على أن هناك حاجة ملحة لحسم المشاكل المتصلة بتكوين المجلس، وطلبت إلى المجموعات الإقليمية والأطراف الأخرى المهتمة بالأمر الدخول في مشاورات ومفاوضات جادة من أجل التوصل إلى الحلول الضرورية بسرعة قدر الإمكان. وذكّرت الجمعية أيضا بوجود عدة بنود أخرى مدرجة في جدول أعمال الجمعية تدعو الحاجة إلى معالجتها. ومن بين هذه البنود: انتخاب أعضاء اللجنة المالية؛ وعرض التقرير الختامي للجنة التحضيرية؛ ومناقشة فروع التقرير الختامي المتعلقة بالمسائل المتصلة بالسلطة التي قد تقرر الجمعية النظر فيها، بما في ذلك مشروع الاتفاق بين السلطة الدولية لقاع البحار وحكومة جامايكا فيما يتعلق بمقر السلطة الدولية لقاع البحار ومشروع بروتوكول امتيازات السلطة الدولية لقاع البحار وحصاناتها ومشروع الاتفاق بشأن العلاقة بين الأمم المتحدة والسلطة الدولية لقاع البحار؛ وتعيين الأمين العام للسلطة، حالما يقترح المجلس على الجمعية قائمة المرشحين للانتخاب لمنصب الأمين العام؛ ومتابعة القرارات التي اتخذتها اللجنة التحضيرية بشأن تنفيذ القرار الثاني؛ ونقل ممتلكات اللجنة التحضيرية وسجلاتها إلى السلطة؛ والميزانية المؤقتة والتنظيم المالي؛ ومتابعة البرنامج التدريبي؛ وتنظيم أمانة السلطة الدولية لقاع البحار؛ وموعد انعقاد الدورة الثانية للجمعية، وأي مسائل أخرى.

## انتخاب أعضاء المجلس

٤ - خلال الأيام القليلة الأخيرة، أجريت مشاورات عديدة مع رؤساء المجموعات الاقليمية ومع الأطراف الأخرى المهمة بالأمر. وخلال هذه الاجتماعات، أكدت على أهمية انشاء المجلس في أقرب وقت ممكن، لا سيما بالنسبة لسمة السلطة. وأود أن أتوجه بالشكر لجميع الوفود التي بذلت جهدا مضنيا التماسا للوصول بالمفاوضات إلى خاتمة ناجحة.

٥ - وخلال مشاوراتي مع المجموعات ألف و باء و جيم و دال، حدثت التطورات التالية. أعاد أعضاء المجموعة ألف تأكيد ترشيح اليابان والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية للمجلس. وأشار أيضا إلى أن اليابان والمملكة المتحدة قد وافقتا على فترة عضوية مدتها أربع سنوات لكل منهما وأن الولايات المتحدة قد وافقت على فترة عضوية مدتها سنتان. ويرد موقف الاتحاد الروسي بشأن المسألة في الفقرات ٤ - ٦ من البيان الذي أدلى به الرئيس في الاجتماع الافتتاحي للجزء الثالث من الدورة الأولى (ISBA/A/L.3). وفي الوقت نفسه أعرب بعض الوفود عن رأي مفاده أن القرار المتعلق بطول مدة العضوية ينبغي اتخاذه رهنا بالترتيبات التي يتفق عليها في المجموعة باء. إلا أن مبدأ التناوب في المجموعة ألف لم يحسم بعد.

٦ - وفيما يتعلق بالمجموعة باء، أحسست أنه على الرغم من المشاورات المكثفة، لم تسر المداولات قدما بما فيه الكفاية، ويبدو أن المجموعة بحاجة إلى مزيد من الوقت للبت في ترتيباتها.

٧ - والحالة في المجموعة جيم تبشر بخير كبير، إذ أفلحت المجموعة في التوصل إلى تفاهم من خلال الجهود الهائلة التي بذلها كل من يعنيه الأمر. فاتفقت المجموعة على اختيار أربعة مرشحين - شيلي وأستراليا لفترة سنتين لكل منهما واندونيسيا وزامبيا لفترة أربع سنوات لكل منهما. وكان هناك تفاهم آخر يقضي بأن تقتصر فترة اندونيسيا وزامبيا على سنتين ثم تتخليا عن مقعديهما لتشغلها غابون وبولندا، دون المساس بحق أي من أعضاء المجموعة الآخرين، بما في ذلك اندونيسيا وزامبيا، في التنافس على أي مقاعد بمجرد شغورها.

٨ - وفيما يتعلق بالمجموعة دال، واصلت حث أعضائها على تحديد المرشحين الستة للمقاعد المتاحة لتلك المجموعة وعلى التوصل إلى اتفاق على من يمثل المصالح الخاصة المنصوص عليها في الاتفاقية وفي الاتفاق المتعلق بتنفيذ الجزء الحادي عشر من الاتفاقية.

٩ - وفيما يخص المجموعة هاء، رثي أنه بالامكان اختيار الأعضاء الذين سينتخبون لفترة سنتين أو أربع سنوات وتوزيع المقاعد بين المجموعات الجغرافية ذات العلاقة. ومما بعث على ارتياحي أنني لاحظت أن المجموعة قد اتخذت موقفا يتسم بالمرونة إلى حد ما بصدد هذه المسائل.

١٠ - ونظرا لتعذر احراز قدر كاف من التقدم خلال هذه الدورة من أجل انتخاب المجلس، فقد تشاورت مع رؤساء المجموعات الاقليمية ومع المكتب بشأن اجراء مشاورات غير رسمية فيما بين الدورات. ولم يكن هناك اعتراض على اجراء تلك المشاورات في نيويورك في الفترة من ٦ إلى ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ في أعقاب الاحتفال بالتوقيع على الاتفاق المتعلق بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال ومناقشة بند قانون البحار في الجمعية العامة. وأشار إلى أهمية توفر تصور واضح للغرض من المفاوضات، وإلى ضرورة التوفيق بين آراء الآخرين، ووجوب وجود التزام وطيد بأن تصبح المشاورات بناءة قدر الامكان بما يساعد الجمعية في دورتها المقبلة على انشاء المجلس واللجنة المالية وتعيين الأمين العام.

#### المسائل الأخرى التي نظرت فيها الجمعية

١١ - أجرت الجمعية مناقشات أولية بشأن مسألة الأولويات المحددة للسلطة خلال المرحلة الأولى من عملها؛ وبشأن القرارات التي يتوجب اتخاذها فيما يتعلق بتوصيات اللجنة التحضيرية للسلطة الدولية لقاع البحار وللمحكمة الدولية لقانون البحار؛ وبشأن متابعة قرارات اللجنة فيما يتعلق بالمستثمرين الرواد المسجلين، بما في ذلك التدريب الذي سيوفروه.

١٢ - واقترح أن تنظر الجمعية في موضوعين، الأول مسألة الشفافية في العلاقة بين المجلس وعضوية الجمعية الأوسع نطاقا، والأخر مسألة وضع مبادئ فيما يتعلق بحماية البيئة. ورئي أن النظر في هاتين المسألتين لا يجب أن يكون بمثابة حكم مسبق على اختصاصات المجلس في هذه الأمور.

١٣ - وأجرت الجمعية أيضا مناقشة بشأن البرنامج التدريبي المتصل بالتعدين في قاع البحار. وأبلغت الأمانة العامة الجمعية بأنها قد تلقت عددا من التقارير من المستثمرين الرواد المسجلين بشأن وفائهم بالتزاماتهم، بما في ذلك تقديم التدريب إلى أشخاص حددتهم اللجنة التحضيرية أو الجمعية.

#### مناقشة انشاء اللجنة المالية

١٤ - خلال المناقشات التي جرت بشأن هذا الموضوع، أبدى رأي مضاده أن المشاورات غير الرسمية التي يجريها الرئيس مع رؤساء المجموعات الاقليمية هي أفضل وسيلة للمضي قدما في حسم المسألة المتعلقة بإنشاء اللجنة المالية. ورئي أن اجراء مناقشة رسمية في الهيئة العامة قد تصرف الانتباه عن المسألة الرئيسية المتمثلة في إنشاء المجلس. وكان هناك رأي آخر مضاده أنه من الملائم اجراء مناقشة في الهيئة العامة بشأن اللجنة المالية اثناء المشاورات التي يجريها رئيس الجمعية مع رؤساء المجموعات الاقليمية.

١٥ - وفي أعقاب هذا التبادل الأولي للآراء، أجريت بعض المشاورات مع رؤساء المجموعات الاقليمية، ولكن لم يتحقق أي تقدم كبير في هذا الشأن. ونظرا للمؤهلات الخاصة التي يتوجب توفرها للعضوية في

اللجنة المالية، أود أن أدعو الوفود إلى أن تراعي ضرورة استيفاء المرشحين الذين تقترحهم للمؤهلات المنصوص عليها في الاتفاق والنظام الداخلي ووجود استعداد لديهم للاضطلاع بجميع المهام المطلوبة منهم.

#### مناقشة اتفاق المقر

١٦ - في الجلسة ٢١، نظرت الجمعية في مشروع اتفاق المقر الذي أعدته اللجنة التحضيرية ورأت أنه مقبول أساسا ويمكن استخدامه كمنطلق للمفاوضات مع حكومة جامايكا. ووافقت على انشاء فريق عامل مخصص صغير مفتوح باب العضوية لتحديد المسائل التي ينبغي أن تأخذها السلطة في الاعتبار أو يأخذها الأمين العام في الاعتبار لدى اجراء تلك المفاوضات.

١٧ - واتفق على أن يعين رئيس الجمعية منسقا للفريق العامل. وقررت الجمعية أن يتناول الفريق العامل المخصص أيضا بروتوكول امتيازات السلطة وحصاناتها، على أن تمنح الأولوية لدراسة اتفاق المقر. وأذنت الجمعية للأمين العام، بعد تعيينه، بالتفاوض، على سبيل الأولوية، بشأن اتفاق المقر مع حكومة جامايكا وتقديم المشروع النهائي لذلك الاتفاق إلى الجمعية لاعتماده.

١٨ - وعين نائب رئيس الجمعية، من المكسيك، منسقا للفريق العامل، الذي عقد جلسيتين، يومي الأربعاء، ١٦ آب/أغسطس والخميس، ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٥. وخلال هاتين الجلسيتين، درس الفريق العامل مشروع اتفاق المقر الذي أعدته اللجنة التحضيرية.

#### تقرير لجنة وثائق التفويض

١٩ - خلال الجزء الثالث من الدورة الأولى للجمعية، عقدت لجنة وثائق التفويض جلسيتين في ٨ و ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٥. وخصصت الجلسة الأولى لتنظيم أعمال اللجنة. ونظرا لعدم تمكن السيد هيلموت تورك من حضور الجزء الثالث من الدورة الأولى للجمعية، قررت اللجنة انتخاب السيد الكسندر غروبماير (النمسا) ليكون رئيسها الجديد.

٢٠ - وبعد أن فحصت لجنة وثائق التفويض وثائق تفويض الوفود قدمت تقريرها (ISBA/A/7).

#### المناقشات بشأن مشاركة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية

(صربيا والجبل الأسود)

٢١ - أبلغ رئيس لجنة وثائق التفويض الجمعية بأن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) قد قدمت وثائق تفويض تبين أن ممثلها الدائم لدى الأمم المتحدة في نيويورك والمستشار الوزير في البعثة الدائمة قد أذن لهما بتمثيل الدولة في الجزء الثالث من الدورة الأولى للسلطة الدولية لقاع البحار.

وأثناء المناقشات التي دارت في لجنة وثائق التفويض، أشير إلى أنه نظراً لأن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) لا تستطيع أن تواصل تلقائياً عضوية جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة في هيئات المعاهدات، فإنه لا ينبغي السماح لها بالاشتراك في الدورة.

٢٢ - ونظراً لأن لجنة وثائق التفويض قد قررت أنها ليست مخولة سلطة اتخاذ قرار بشأن المسألة، قدمت الامارات العربية المتحدة وتونس والسنغال وعمان وقطر وكرواتيا والكويت وماليزيا ومصر والولايات المتحدة الأمريكية مشروع مقرر بشأن مشاركة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود). وطلب مشروع المقرر (ISBA/A/L.4) إلى الجمعية أن تقرر أن لا تشارك جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في دورتها الأولى. وقبل اتخاذ المقرر، قالت بعض الوفود أنها لن تشارك في التصويت لأنها رأت أن الأمر لا يستلزم من الجمعية اتخاذ أي قرار بشأن المسألة. ثم اتخذت الجمعية المقرر في جلستها ٢٣ دون تصويت.

#### عرض التقرير الختامي للجنة التحضيرية

٢٣ - في الجلسة ٢٢ للهيئة العامة، عرض المقرر العام للجنة التحضيرية (السفير كينيث راتراي من جامايكا) تقريرها الختامي (LOS/PCN/153)، بالنيابة عن رئيس اللجنة التحضيرية. وقد أعد التقرير وفقاً للفترة ١١ من القرار الأول لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار. وعلى النحو المطلوب في الفقرة ١١ من القرار الأول، لا يتضمن التقرير توصيات اللجنة التحضيرية بشأن الترتيبات العملية لإنشاء المحكمة الدولية لقانون البحار.

٢٤ - ويتألف التقرير من ١٣ مجلداً تمثل الوثائق الشاملة لأعمال اللجنة التحضيرية خلال دوراتها في الفترة من عام ١٩٨٣ إلى عام ١٩٩٤. وقد وضع هيكل التقرير على أساس الإطار المؤسسي للجنة التحضيرية، التي كانت تتكون من: الهيئة العامة، بما في ذلك المكتب؛ واللجنة الخاصة ١؛ واللجنة الخاصة ٢؛ واللجنة الخاصة ٣؛ واللجنة الخاصة ٤. ولأغراض التقرير الحالي، فإن الجمعية لا تعنى باللجنة الخاصة ٤، التي يقتصر مجال مسؤوليتها على المحكمة.

٢٥ - وأود أن أعرب عن امتناني وامتنان السلطة البالغين للسفير راتراي لبيانه الشامل ISAB/A/L.6 الذي عرض فيه التقرير الختامي للجنة التحضيرية.

#### ترتيبات الادارة والميزانية للسلطة في المستقبل

٢٦ - وفقاً للفقرة ١٤ من الفرع ١ من مرفق الاتفاق بشأن تنفيذ الجزء الحادي عشر من الاتفاقية، تغطي النفقات الادارية للسلطة، حتى نهاية السنة التالية للسنة التي يبدأ خلالها نفاذ الاتفاق، عن طريق ميزانية الأمم المتحدة. وفي إطار دورة السنتين لميزانية الأمم المتحدة، رصدت تبعا لذلك اعتمادات في الميزانية

لتغطية نفقات السلطة حتى نهاية عام ١٩٩٥، بما يصل الى ٧٧٦ ٠٠٠ دولار، تحت باب للميزانية انشئ حديثا، هو الباب ٣٣ المعنون "السلطة الدولية لقاع البحار".

٢٧ - وكان من المقرر أن يعد الأمين العام للسلطة ميزانية السلطة لعام ١٩٩٦. إلا أنه نظرا لعدم وجود أمين عام للسلطة، وفي سياق تقديم واستعراض الميزانية البرنامجية المقترحة للأمم المتحدة لفترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧، اقترحت الأمانة العامة للأمم المتحدة، فقط كتدبير لسد الفجوة، "الإبقاء [تحت الباب ٣٣] على اعتماد الفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٥ في قاعدة الموارد للفترة ١٩٩٦ - ١٩٩٧ [أي مبلغ ٧٧٦ ٠٠٠ دولار] ريثما تقدم ميزانية السلطة، بالصيغة التي توافق عليها جمعيتها، إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين"<sup>(٥)</sup>.

٢٨ - وهذا تدبير استثنائي، لم يقترح إلا لعدم وجود وثيقة للميزانية تتضمن تحليلا تفصيليا وتقديرا للاحتياجات من الموارد من اعداد الأمين العام للسلطة. ومن الجدير بالملاحظة أن المبلغ المقترح لا يمكن أن يغطي تماما نفقات السلطة في عام ١٩٩٦. ومن الجدير بالملاحظة كذلك أنه سيكون من المستحيل أن تتوفر أي وثيقة للميزانية يعدها الأمين العام للسلطة قبل آذار/مارس ١٩٩٦، على أقرب تقدير، وهو موعد متأخر للغاية لا يسمح للجمعية العامة بالنظر فيها في دورتها الخمسين.

٢٩ - ومن ثم، فمن الحتمي اعداد وثيقة مناسبة بشأن الميزانية قبل الدورة الخمسين للجمعية العامة. ونظرا لأن نفقات السلطة تغطي من خلال ميزانية الأمم المتحدة وأن الأمين العام للأمم المتحدة يسد الفجوة الى حين تعيين الأمين العام للسلطة، فقد اقترحت أن تتخذ الجمعية قرارا يقضي باسناد مهمة اعداد ميزانية السلطة لعام ١٩٩٦ إلى الأمين العام للأمم المتحدة، وقدمت مشروع مقرر بهذا المعنى (ISBA/A/L.5).

٣٠ - وفيما يتعلق بترتيبات أمانة السلطة قبل تولي الأمين العام منصبه، مما لا ريب فيه أنه يلزم توفير بعض الاعتمادات لسد الفجوة بين ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ والوقت الذي يبدأ فيه الأمين العام للسلطة نفسه تسيير عمل أمانة السلطة. ويتخذ هذا الأمر طابعا ملحا بصفة خاصة نظرا لأن مكتب كينغستون لقانون البحار، الذي يوفر خدمات الأمانة إلى اللجنة التحضيرية، وإلى السلطة منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، تقرر الغاؤه في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. وازاء هذه الحالة، اقترحت أيضا في مشروع المقرر أن تطلب الجمعية مواصلة الاستعانة بمرافق وموظفي مكتب كينغستون لقانون البحار، ليكون ذلك بمثابة الأمانة المؤقتة للسلطة، اعتبارا من ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، إلى أن يتولى الأمين العام للسلطة منصبه، وأن تأذن إلى الأمين العام للأمم المتحدة بإدارة الأمانة المؤقتة.

٣١ - واقترحت أيضا، لأغراض سد الفجوة بين ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ ووقت تولي الأمين العام للسلطة منصبه، أن تتخذ الأمانة المؤقتة الترتيبات اللازمة لتمديد الاتفاقات القائمة مع حكومة جامايكا، ومنها على سبيل المثال اتفاق المقر وبروتوكول الامتيازات والحصانات. وستبادر الأمانة المؤقتة أيضا ببعض الأعمال التحضيرية حتى تتسنى معالجة المسائل التنظيمية الأولية بكفاءة في مرحلة البدء. وكما تذكرن، ترد في الوثيقة LOS/PCN/143 توصيات اللجنة التحضيرية فيما يتعلق ببرنامج العمل لمرحلة البدء.

٣٢ - وتكاليف اجتماعات الجمعية خلال السنة المقبلة ستشكل أحد العوامل الهامة التي يتوجب مراعاتها لدى إعداد ميزانية السلطة في عام ١٩٩٦. ومن العوامل الهامة الأخرى تكلفة توفير خدمات الأمانة المؤقتة للسلطة، عن طريق مرافق وموظفي مكتب كينغستون لقانون البحار. ولذلك اقترحت أن توجه الجمعية انتباه الأمين العام للأمم المتحدة إلى هذين العاملين حتى يهتدى بهما لدى إعداد تلك الميزانية.

٣٣ - وخلال المناقشة التي دارت بشأن هذه المقترحات، جرى إيضاح أن المبلغ الفعلي المطلوب لتغطية هذه النفقات ولئن لم يكن بالمستطاع حسابه بدقة في هذا الوقت، فإن مشروع الميزانية المراد اقتراحها سيوضع على أساس نفس الافتراضات والاحتياجات المبينة في الميزانية الأولية التي وافقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة في السنة الماضية. ثم وافقت الجمعية على هذه المقترحات باعتماد مشروع المقرر، المقدم من الرئيس (ISBA/A/L.5).

#### الاجتماعات المقبلة

٣٤ - اقترح أن تركز الجمعية، خلال الاسبوع الأول من الدورة المقبلة، على انتخاب المجلس وإنشاء اللجنة المالية وتعيين الأمين العام. وينبغي أن تكون الأولوية التالية هي اعتماد النظام الداخلي للمجلس.

٣٥ - وعلى أساس المقرر الذي اتخذته الجمعية (ISBA/A/L.5)، طلبت إلى الأمانة العامة وضع ترتيبات لعقد اجتماعين للسلطة في عام ١٩٩٦ على النحو التالي:

(أ) يعقد الاجتماع الأول من ١١ آذار/مارس ١٩٩٦ بما لا يتجاوز ثلاثة أسابيع، إذا لزم الأمر، ويكون الغرض منه بالدرجة الأولى انتخاب المجلس والأمين العام وإنشاء اللجنة المالية؛

(ب) يعقد الاجتماع الثاني بما لا يتجاوز اسبوعين من ٥ آب/أغسطس ١٩٩٦، أساسا كي تنظر اللجنة المالية والمجلس والجمعية في الميزانية وتبت فيها وتنشئ اللجنة القانونية والتقنية.

٣٦ - وخلال هذين الاجتماعين، تنظر الجمعية والمجلس أيضا، بالقدر الممكن عمليا، في البنود الأخرى المدرجة في جدول أعمالهما.

٣٧ - وفهمي هو أن الجمعية تحيط علما بالبيان السالف الذكر وتوافق على إحالته إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لاتخاذ الاجراء اللازم.

٣٨ - وأود أن أدعو الوفود إلى النظر، خلال فترة ما بين الدورات، في تكوين المكتب للدورة المقبلة.

٣٩ - ونظرا لأن الدورة الأولى للجمعية تنتهي باختتام هذا الاجتماع، أود أن أعتنم الفرصة لأعرب عن خالص امتناني، لا سيما لنواب رئيس الجمعية، ورؤساء المجموعات الإقليمية، ومنسقي المجموعات المهمة بالأمر، وجميع الوفود التي شاركت في اجتماعات جمعية السلطة الدولية لقاع البحار. وأود أن أتوجه بالشكر أيضا إلى جميع أعضاء الأمانة العامة الذين يسروا عملنا.

٤٠ - وفي الختام، سيكون من دواعي امتناني أن ينقل الوفد الجامايكي عميق تقديري وتقدير جميع أعضاء الجمعية إلى حكومة وشعب جامايكا لما أبدياه من كرم ضيافة.

#### الحواشي

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، الملحق رقم ٦ (A/50/6/Rev.1)، المجلد الثاني، الباب الثالث عشر، الفقرة ٤-٣٣.

-----